أوراق سياسات في التنمية الزراعية

د. مهدي ضمد القيسي*: النهوض بالقطاع الزراعي العراقي وتحديات المستقبل – نظرة واقعية، وكيفية التحول نحو الاقتصاد الأخضر *

مقدمـــة:

يعد القطاع الزراعي المحرك الرئيس لمعظم القطاعات الاقتصادية ويمتاز بديمومته مع وجود حاجة فعلية لمخرجاته، فهو يسهم بشكل فاعل في تنمية الناتج الإجمالي للدخل القومي وتحقيق الأمن الغذائي وسلامة الغذاء، لذا نرى أن التطور الحقيقي لبلدنا يبدأ بالقطاع الزراعي كونه القاعدة المتينة والراسخة التي تنطلق منها معظم القطاعات.

إن العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي، في مجملها، هي بيد القطاع الخاص (فلاحين، مزارعين ومستثمرين)، لذا فإن دعم وإسناد القطاع الخاص سيكون رافداً مهماً وكبيراً ومستداماً لتنويع الاقتصاد العراقي كون هوية العراق زراعية ومقومات النهوض والتطوير يمكن تحقيقها من خلال المساهمة الفاعلة لتنمية القطاع الخاص وتشجيعه للقيام بالنشاطات المطلوبة. وبهذا الشأن، نصت المادة (25) من الدستور العراقي لسنة 2005 على الآتي: (تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن كامل موارده وتنوع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته).

القطاع الزراعي والتنمية المستدامة:

إن تطور ونمو القطاع الزراعي يحقق تنمية زراعية مستدامة والذي سيكون فاعلاً في النشاطات التالية:

1- تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال زيادة إجمالي الناتج المحلي، كونه المحرك لمعظم النشاطات وخاصة الصناعية فمعظم مخرجات الصناعة هي

أوراق سياسات في التنمية الزراعية

مدخلات للزراعة ومعظم مخرجات الزراعة هي مدخلات للصناعة، إضافة إلى النشاطات الأخرى.

2- مساهم أساسي بالأمن الوطني من خلال إيجاد فرص عمل (امتصاص البطالة) وتقليص حجم الاستيراد وخلق استقرار اجتماعي.

3- مساهم أساسي بالأمن الصحي كون معظم أمراض العصر مرتبطة بالغذاء، لذا فإن المنتج الزراعي المحلي هو أكثر أماناً واطمئناناً من المستورد.

4- معظم نشاطات القطاع الزراعي تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حماية وتحسين البيئـة والتصدي للتغيرات المناخية والانحباس الحراري.

أبـرز تحـديات القطـاع الـزراعـي:

1- التغيرات المناخية والمتمثلة بانحباس الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، وقلة الإيرادات المائية وتناقصها المستمر من دول الجوار (تركيا وإيران وسوريا) وتدهور نوعيتها، ووصلت الآن الى مرحلة ندرة المياه.

2- تدهور معظم الأراضي الزراعية خاصة في وسط وجنوب العراق نتيجة لارتفاع الملوحة وتغدق الترب والذي تسبب في انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية.

3- انخفاض إنتاجية الحيوان وتوقف معظم مشاريع الثروة الحيوانية.

4- محدودية الاستثمار الزراعي ومساهمة القطاع الخاص في النشاطات الزراعية بالرغم من دوره الاساسي في الصناعات الزراعية التحويلية والمستلزمات والخدمات الزراعية وغيرها.

5- ضعف الرقابة والسيطرة التامة على عموم المنافذ الحدودية الرسمية والمعابر غير النظامية.

6- اتساع ظاهرة تفتيت الملكية الزراعية والتجاوز على الأراضي الزراعية.

7- ضعف البنى التحتية الساندة للقطاع الزراعي ومن أبرزها مصادر الطاقة (الكهرباء والمشتقات النفطية) والتي تشكل محوراً رئيساً في ارتفاع كلف إنتاج المحاصيل الزراعية (النباتية والحيوانية) والخدمية.

8- قلة الاقبال على التأمين الزراعي نتيجة لضعف الوعي بأهميته وعدم الالتزام بتعليمات وضوابط شركات التأمين.

9- ضعف حلقات ومراحل نشاط التسويق الزراعي وإدارة المزرعة وقلة الشركات والجمعيات الزراعية التخصصية.

10- اتساع رقعة التصحر وازدياد ظاهرة الغبار المصحوب بالعواصف الترابية.

11- قدم معظم القوانين والتشريعات الزراعية.

12- قدم المكننة الزراعية وانخفاض أعدادها وأنواعها، ومحدودية استخدام الأتمتة في مراحل الإنتاج والتصنيع الزراعي.

13- محدودية دعم نشاطات البحث العلمي والإرشاد الزراعي ونقل وتوطين التكنولوجيا.

أبـرز خصـوصيات القطـاع الـزراعـي:

1- تعامله مع كائن حي (نبات وحيوان) وكلاهما يحتاج إلى مدد زمنية متفاوتة لكي يصل إلى العمر الإنتاجي.
2- ارتباطه بظروف بيئية غير مضمونة تؤثر في الإنتاج والإنتاجية بصور مباشرة، واهمها وأبرزها شح أو ندرة المياه.

3- ارتباطه بنشاطات وإنتاج اغلب الوزارات وخاصة الجانب الأمني، الكهرباء، النفط، الصناعة، التجارة، البيئة، الموارد المائية، التعليم العالي والبحث العلمي، المالية والنقل إضافة إلى القطاع الخاص.
4- يحتاج إلى رأس مال كبير وان مدة نموه واسترداده بطيئة جداً مقارنة بالقطاعات الأخرى.

لـذا فإن مجمـل هـذه العوامـل تتداخل وتشترك بالتأثير في نمـو وتطـور القطـاع الـزراعي بشـكل يختلف عـن القطاعات الأخرى.

الاقتصاد الأخضر:

يهدف الاقتصاد الأخضر الى الحدّ من المخاطر البيئية لزيادة الامن الغذائي عبر استخدام التقانات الزراعية من خلال استدامة الموارد الطبيعية والتكيف مع المناخ، ويعتمد بشكل أساس على الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) لتخفيف الاعتماد على الطاقات التقليدية للمحافظة على الثروات الطبيعية والغابات والتنوع البيولوجي لتخفيض انبعاثات الكربون والغازات الدفيئة والحد من انتاج النفايات والتلوث وتدهور النظم البيئية وندرة المياه والمحافظة على التنوع الاحيائي والابتكارات التكنولوجية التي تؤدي الى تحسين حالة الرفاه البشري بضمان التحول العادل إلى اقتصاد منخفض الكربون يتّسم بالكفاءة بالنسبة لاستخدام الموارد والشمولية الاجتماعية الى جانب تمتّعه بنظام محاسبة بيئية كاملة التكلفة حيث يتم من خلاله تتبُّع التكاليف الخارجية التي تُعمّم على المجتمع عبر الأنظمة البيئية بشكل موثوق.

الأولويات المطلوب الشروع بها للنهوض بالقطاع الزراعي:

لغرض إحداث تنمية زراعية مستدامة في العراق واستناداً على الواقع الحالي للقطاع الزراعي والتغيرات العالمية المتمثلة بالتغيرات المناخية وأزمة الغذاء العالمي نتيجة للحرب الروسية-الأوكرانية وتداعياتها والجوانب الاخرى المتعددة والمؤثرة على اقتصاد وأمـن وصحة المجتمع، فضلاً عن تذبذب أسعار النفط عالمياً وتقلص استخداماته نتيجة للتوجه العالمي للحد من المخاطر البيئية نحو الطاقة

النظيفة او المتجددة للحد من التلوث البيئي باتجاه الاقتصاد الأخضر، ولكون القطاع الزراعي يستهلك معظم ايراداتنا المائية ويواجه أبرز التحديات المؤثرة فيه، لـذا يتطلب تبني خطط وبرامج استراتيجية مستقبلية شاملة لخلق تنمية زراعية مستدامة ترتكز على اعتماد المحاور الآتية:

أولاً: محور المياه والبيئة:

معلوم إن الماء هو سر الحياة، وان نشاطات القطاع الزراعي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوفرة المياه ونوعيتها، ولكون أزمة المياه في العراق تراكمية ومتفاقمة لقلة الايرادات المائية من دول الجوار (تركيا، إيران وسوريا) نتيجة لبناء السدود على منابع نهري الفرات ودجلة وآخرها سـد اليسو، والتغيرات المناخية التي تسببت بارتفاع درجات الحرارة وانحباس الامطار، فضلاً عن عوامل اخرى ومنها ازدياد استهلاك المياه للأغراض الزراعية والخدمية والصناعية وغيرها. إن قلة الإيرادات المائية تزيد من نسب ملوثات المياه والتربة وتداعياتها على الانتاج الزراعي وصحة وسلامة المستهلك. إن التصدي لمشكلة شح المياه يتطلب تنفيذ الاجراءات اللازمة لمعالجتها والتي قسم منها يستوجب القيام بالتنفيذ الفوري وقسم منها ينفذ بخطط زمنية متباينة حسب طبيعة الاجراء ومستلزماته لكنها واجبة التنفيذ لضمان حل حقيقي لمواجهة أزمة المياه المتفاقمة، ونـــرى اتخاذ الإجراءات التالية:

1. تكثيف جهد الدولة (الحكومة، البرلمان، القضاء ومنظمات المجتمع المدني) للتوصل إلى حـل دائم لمشكلة إيراداتنا المائية مع دول الجوار (تركيا، إيران وسوريا) بعقد اتفاقيات دولية ملزمة لضمان ديمومة الايرادات المائية، وذلك بالاستفادة من ميزان التبادل التجاري والاستثماري كوسيلة لتبادل المنفعة المشتركة بجانب استثمار العلاقات الدولية والمنظمات المعنية لدعم مطالبنا الوطنية المشروعة للحصول على حصص عادلة من المياه.

2. الشروع الفوري والمباشر بإزالة كافة التجاوزات على الحصص المائية سواء كانت للأغراض الزراعية أو للاستخدامات الاخرى ومحاسبة المسبب عن التجاوز، وقيام وزارة الموارد المائية بإعداد خطة لتوزيع الايرادات

المائية على المحافظات بالتنسيق مع الوزارات المعنية حسب طبيعة نشاط كل محافظة وعدد السكان.

3. التوسع بنشر استخدام تقانات الري الحديثة (الري بالرش والري بالتنقيط حسب طبيعة المحصول الزراعي) كونها الوسيلة الفاعلة لتقنين استخدام المياه للأغراض الزراعية، فضلاً عن مساهمتها في الحد من تغدق وتملح الترب، والتحول نحو الري السطحي المطور باستخدام (التسوية الليزرية للحقول والجدولة المناسبة للري وتبطين القنوات الحقلية)، وهنا نحتاج الى وجود صناعة وطنية قائمة لإنتاج منظومات الري بالرش.

4. بناء السدادات والنواظم الرافعة لمستوى المياه في جنوب العراق وفي ذنائب القنوات لمنع تصريف المياه الفائضة بالمبازل.

5. تبطين القنوات القائمة مع دراسة إمكانية تحويلها إلى النظام المغلق وخاصة في المناطق ذات الترب الجبسية، والتأكيد على تنفيذ شبكة الري بالنظام المغلق (الأنابيب) للمشاريع الجديدة وذلك لتجنب الفقد بالإيرادات المائية جراء التبخر بسبب ارتفاع درجات الحرارة في معظم أشهر السنة.

6. استثمار المياه الجوفية وبإشراف وزارة الموارد المائية على أن تستخدم وسائل سيطرة محكمة لتقنين استخدامها وذلك بنصب عدادات على آبار المياه الجوفية خشية من الاستخدام المفرط وبالتالي نضوب الخزين المائي مع التركيز على الإرشاد المائي كوسيلة للتثقيف في هذا المجال.

7. نشر " كرات الظل " البلاستيكية المصنوعة من مادة البولي اثيلين الأسود في المسطحات المائية كوسيلة لتقليل التبخر والحد من الفقد بالخزين المائي.

8. معالجة مياه الصرف الصحي والمياه العادمة واستخدامها لإرواء الغابات والبساتين.

9. تكثيف جهد وزارتي الزراعة والموارد المائية للتوسع في نشر جمعيات مستخدمي المياه على مستوى القناة الناقلة والفرعية لإدارة مياه الري بالمشاركة والتركيز على الارشاد المائي.

10. إن استصلاح الاراضي الزراعية بمساحاتها الواسعة تحتاج الى تخصيصات مالية ضخمة وتقانات، إضافة الى وفرة المياه لتنفيذ عمليات الاستصلاح، لـذا نرى أن تستمر وزارة الموارد المائية بعمليات استصلاح الاراضي والمشاريع القائمة، وتتبنى وزارة الزراعة التوسع في استخدام نظام التعايش مع الملوحة (استصلاح بيولوجي) وذلك بزراعة نباتات متحملة للملوحة باستنباط وادخال اصناف من المحاصيل الزراعية والاعلاف.

11. تطبيق القوانين والتعليمات الملزمة لجميع الجهات (الحكومية، القطاع الخاص، القطاع المختلط والافراد) لمنع تلوث مصادر المياه بأي نوع من الملوثات.

12. تقنين الاستخدام الصناعي والخدمي والمنزلي للمياه باعتماد تقنية التحسس الضوئي للمياه Photoelectric water sensor أو الحنفيات الذكيةSmart taps وفرض عقوبات على المخالفين.

13. التعاون الدولي مطلوب وضروري ويجب ان يكون باتجاه نقل وتوطين التكنولوجيا، اما تطوير قدرات العاملين فيجب ان يكون تخصصي ويلامس الحافات الامامية (المتقدمة) للعلوم.

ثانياً: إعـادة النظر بالخطط الزراعية الاستراتيجية بموجب التغيرات المناخية وشح المياه والمتغيرات العالمية، ونقترح الآتي:

1- إعادة النظر بالخطط الزراعية اعتماداً على الميزة النسبية للمحافظة او مجموعة محافظات لتحقيق جدوى اقتصادية من زراعة محصول او مجموعة محاصيل من خلال اعتماد ما يسمى (إنتاجية المياه الزراعية) كونها العامل الأهم الذي ينبغي التركيز عليه من اجل تحسينه وليس فقط إنتاجية المحصول بوحدة المساحة، وهذا يتطلب تطبيق عدد من المعايير

واهمها (الحيازة الزراعية، طبيعة التربة ونوعيتها، مصدر الارواء ونوعية المياه، الظروف المناخية)، وبهذا نحقق زيادة الإنتاج في وحدة المساحة بجانب تقنيين وترشيد استخدامات مياه الري.

2- الارتقاء بالتسويق الزراعي لضمان تقليل الفاقد بالمحصول من الحقل وصولاً للمستهلك، والتوسع بالصناعات الزراعية التحويلية لتعظيم سلاسل القيمة، وتوفير مستلزمات الإنتاج (بذور واسمدة ومبيدات ومكننة حديثة) وبما يضمن استفادة أفضل من دعم مدخلات ومخرجات الانتاج وبإنتاجية عالية.

3- توجيه الاستثمار لتبني إنشاء مجمعات زراعية-صناعية ومحطات كبرى لتربية أبقار الحليب ومصانع للأعلاف بتكنولوجيا حديثة وصناعة الألبان، واستخدام الدورات الزراعية وتوسيع رقعة المساحات المخصصة لإنتاج الأعلاف، وشمول المواد الأولية المستوردة الداخلة فعلاً بالإنتاج بالإعفاء الضريبي والرسوم الگمركية.

4- دعم مشاريع الثروة الحيوانية القائمة والمتمثلة بمشاريع الدواجن (البيض واللاحم) ومحطات ابقار الحليب من خلال شمولها بالمبادرة الزراعية أو مبادرة الإقراض من البنك المركزي أو البنوك الحكومية وبفائدة مخفضة مقترنة بجدول زمني ملزم بالإنتاج مع اعفاء ضريبي وكمركي على المواد الأولية المستوردة الداخلة بالإنتاج ولمدد محددة حسب طبيعة وطاقة المشروع.

5- تجديد وتأهيل بساتين النخيل ضمن خطة استراتيجية تعتمد فيها زراعة أصناف ذات انتاجية عالية والتركيز على زراعة اصناف محددة بموجب القيمة الاقتصادية والتجارية لها، وتكون زراعة النخيل بمسافات نظامية (x88) متر لضمان استخدام المكننة في عمليات الخدمة والجني واستخدام نظام الري بالتنقيط.

6- نظراً لقلة الإيرادات المائية وتدهور نوعيتها، لذا فإن تربية الأسماك بالأقفاص العائمة ستكون محدودة ومحفوفة بالمخاطر، وهذا يتطلب توجيه ودعم القطاع الخاص لتربية وإنتاج الاسماك بنظام التربية المغلق لمواجهة ازمة المياه.

7- الاستغلال الأمثل لاستثمار المناطق الجافة بالأهوار خارج منظومة التراث العالمي، حيث تشهد منطقة الاهوار جفاف نتيجة لقلة الايرادات المائية ولتوفر سماد عضوي ناتج عن وجود الحشائش والاعشاب والمخلفات المتحللة والتي يمكن استخدامها لزراعة الخضر بالدرجة الاساس (الزراعة العضوية).

كما ويمكن الاستفادة من القصب والبردي والمخلفات السليلوزية لمحاصيل الخضر في انتاج اعلاف للثروة الحيوانية باعتماد المضافات العلفية للحصول على عليقة تلبي الاحتياجات التغذوية للحيوان.

ويترتب على ذلك إقامة صناعات زراعية تحويلية في مناطق الاهوار مبنية على التوسع في صناعة الخضر (صناعة المربيات والمخللات ومعجون الطماطة وغيرها)، وإقامة معامل لتصنيع الحليب ومشتقات الألبان واللحوم والأسماك لاستثمار الموارد الطبيعية المتوفرة في الاهوار كون التصنيع الموقعي يقلل من تلف المادة الاولية والمنتوج واستثماره بصورة أفضل يشجع السكان على زيادة الاستفادة من الموارد الزراعية (النباتية والحيوانية) ويحقق زيادة دخل سكان الاهوار والحد من هجرتهم الى المدن والمساهمة في الناتج الإجمالي للدخل القومي وتحقيق الأمن الغذائي.

8- إحكام السيطرة التامة على كافة المنافذ الحدودية والمعابر غير النظامية في عموم محافظات العراق لمنع الإغراق السلعي لحماية المنتج الزراعي المحلي واعتماد اجازات الاستيراد.

9- الإسراع بإنجاز البطاقة الزراعية وتطبيق العمل بها في عموم محافظات العراق، لضمان توجيه الدعم الزراعي للمستفيد الحقيقي، بجانب تحقيق دقة بالبيانات والمعلومات المتعلقة بنشاطات القطاع الزراعي.

10- استمرار الدعم الحالي للقطاع الزراعي والمتمثل بدعم المدخلات ودعم المخرجات حسب طبيعة المحصول، على أن تضع خطة للتحول من دعم المدخلات الى دعم المخرجات بهدف توجيه مبالغ الدعم للمنتج الحقيقي.

11- اعتماد الزراعة الحافظة (الزراعة بدون حراثة Zero Tillage) بالمناطق الصحراوية لزراعة المحاصيل الاستراتيجية (الحنطة والشعير) باستخدام منظومات الري بالرش واعتماد الري التكميلي في حالة عدم سقوط الامطار.

ثالثاً: التنسيق المباشر مع الوزارات والجهات المعنية والقطاع الخاص للارتقاء بالمشاريع الساندة للقطاع الزراعي، ونرى الآتي:

1- التأكيد على تطبيق القوانين والتعليمات النافذة لحماية الثروة النباتية والحيوانية وتنظيم تداول المواد والمستلزمات الزراعية على كافة محافظات العراق بدون استثناء. وتشديد الرقابة والسيطرة على المنافذ الحدودية (البرية والبحرية والجوية) لعموم محافظات العراق للسيطرة على الإغراق السلعي ومنع دخول المحاصيل والمنتجات والمستلزمات الزراعية والتقيد بإجازة الاستيراد وتطبيق المواصفة على المستورد وعدم السماح بإدخال أية بضاعة خارج المواصفات المعتمدة حفاظاً على صحة وسلامة المستهلك، والحد من انتقال الامراض العابرة للحدود والامراض الانتقالية لثروتنا الزراعية، وهنا يتطلب تفعيل الدور الرقابي لحماية المنتج المحلي، والخطوة الرئيسة تبدأ من أدخال الحوكمة الالكترونية والربط المؤسسي بين الوزارات والتشكيلات المعنية بهذا النشاط في عموم محافظات العراق.

2- عند السماح بالاستيراد المقنن يتم فرض ضريبة مجزية على المحاصيل الزراعية ومنتجاتها تحسب على اساس كلف المنتج المحلي داخل العراق كون كلف الانتاج في بلدنا هي أعلى بكثير من كلف الانتاج في البلدان المصدرة نتيجة لانخفاض الانتاجية ومحدودية استخدام المكننة الحديثة وأتمتة مراحل الانتاج وارتفاع كلف الطاقة (الكهرباء والمحروقات) والتلف الحاصل نتيجة لسوء الخزن والنقل والتسويق غير النظامي وعوامل أخرى. ولكون البلدان المصدرة تدعم

صادراتها، لذا فإن حماية المنتج الوطني ينسجم مع ما تضمنه قانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لسنة 2010 المعدل عام 2014 وكذلك قانون حماية المستهلك رقم (1) لسنة 2010.

3- تمثل مصادر الطاقة (الكهرباء والمشتقات النفطية) محوراً رئيساً في ارتفاع كلف إنتاج المحاصيل الزراعية (النباتية والحيوانية) والخدمية، لذا نرى أن يخصص دعم استثنائي ومستمر للمشتقات النفطية للفلاحين والمزارعين والمستثمرين وساندي القطاع الزراعي وخاصة مشاريع الصناعات الزراعية التحويلية والتسويق الزراعي بتجهيزهم بكامل احتياجهم من المحروقات (الكاز تحديداً) للمساهمة في خفض كلف الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي، وكذلك اعتماد تسعيرة خاصة للوحدة الكهربائية.

4- اعفاء المواد الأولية الداخلة في عمليات التصنيع والإنتاج الزراعي من الرسوم الگمركية، والنظر بمقترح الاعفاء الضريبي للمشاريع الإنتاجية الزراعية القائمة والساندة لنشاطات القطاع الزراعي.

5- تعزيز البحث العلمي والإرشاد الزراعي مع الجامعات والمراكز البحثية للمساهمة في حل المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي والاروائي من خلال رسائل واطاريح طلبة الدراسات العليا إضافة الى البحوث التي تتسم بالجانب التطبيقي.

6- دعم وتشجيع القطاع الخاص لتأسيس جمعيات وشركات تخصصية للتسويق الزراعي بكافة حلقاته بضمنها وسائل النقل المبرد والمجمد لنقل المحاصيل الزراعية، وإنشاء مخازن حديثة مبردة ومجمدة والاهتمام بالتعبئة والتدريج والتخزين والتسويق والتصنيع لتعزيز سلاسل القيمة للمحصول الزراعي والذي ينعكس على حماية المنتج والمستهلك من خلال تقليل الفاقد لما بعد الحصاد أو الجني وصولاً للمستهلك، وكذلك الصناعات الزراعية التحويلية مثل صناعة معجون الطماطة، والمربيات، والالبان ومنتجاتها، واللحوم ومنتجاتها، وتصنيع وكبس وتعبئة وتغليف وخزن التمور، وصناعة الدبس، والسكر السائل، والكحول الطبي والصناعي، وغيرها، وذلك من خلال شمولهم بقروض البنك المركزي وبفائدة

مخفضة، على ان تعتمد آلية سريعة للإقراض مشروطة بضمان تنفيذ المشروع بسقف زمني محدد للإنتاج.

7- التعاون مع الوزارات والجهات المعنية لاعتماد توصيات اللجنة المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم (81) لسنة 2009 (لدراسة ظاهرة التصحر في العراق ومعالجتها بالتنسيق مع الدول المعنية) والتي تم إقرارها بقرار مجلس الوزراء رقم (272) لسنة 2009، وبهذا الشأن ندرج التوصيات التالية:

1. منع قطع الأشجار والشجيرات كافة داخل وخارج المدن بما فيها المناطق الصحراوية وتفعيل قانوني الغابات والمراعي الطبيعية وتعديلهما بهدف وضع ضوابط صارمة وغرامات كبيرة على المتجاوزين وقيام الجهات المعنية كافة بأخذ دورها لتنفيذ ذلك.
2. منع ممارسة زراعة الحبوب في المناطق الصحراوية تحت الخط المطري (250-300 ملم) الا في حالة وجود مصدر مالي من المياه الجوفية على ان تستخدم طرق الري الحديثة.
3. التوسع في تنفيذ الفعاليات والمشاريع التي تنفذها الهيئة العامة لمكافحة التصحر/وزارة الزراعة ومنها إنشاء الواحات الصحراوية، ومحطات المراعي وتثبيت الكثبان الرملية، ووضع التخصيصات المالية اللازمة لذلك.
4. استمرار الهيئة العامة لتنفيذ مشاريع الري والاستصلاح/وزارة الموارد المائية في عملها وزيادة الدعم المالي لهذه الهيئة بالشكل الذي يؤهلها لتنفيذ برامج الاستصلاح المستقبلية، وإعطاء الأولوية بالتنفيذ الى الخطط الاستراتيجية الموضوعة من قبل وزارة الموارد المائية، على ان تكون هذه الخطوات ممهدة لإنشاء مؤسسة متخصصة لاستصلاح الأراضي.
5. قيام أمانة بغداد والمحافظات والوحدات الإدارية التابعة لها إنشاء الأحزمة الخضراء حول وداخل المدن والقرى وجوانب الطرق وبشكل نظامي ومدروس.
6. التنسيق مع دول الجوار والمؤسسات العالمية والعربية لإقامة دراسات ومشاريع مشتركة وتبادل المعلومات لمعالجة التصحر كونها مشكلة إقليميه ومتداخلة يتطلب إجراء التنسيق لعقد لقاءات مشتركة ومنتظمة مع الجهات الفنية من دول الجوار وعلى مستوى رسمي للتباحث حول الإجراءات

والوسائل المطلوب اتخاذها من كل دولة بهذا الشأن للمساهمة في حل مشكلة التصحر وبصورة مشتركة وتتبنى وزارة الزراعة، ومن خلال وزارة الخارجية، القيام بهذه المهمة.

7. قيام وزارة العلوم والتكنولوجيا وبالتعاون مع وزارتي الموارد المائية والزراعة بتطبيق تقنية الزراعة المستدامة للترب المتأثرة بالأملاح باستخدام المياه المالحة والمياه الجوفية وتطبيقاتها في الأراضي المتملحة التي لا تتوفر لها المياه العذبة.

8. تتولى وزارة العلوم والتكنولوجيا مهمة استخدام الصور الفضائية وبرامجيات معالجتها في مجال مراقبة التصحر.

9. تتولى وزارة العلوم والتكنولوجيا وبالتعاون مع وزارة الزراعة مهمة إعداد خارطة وطنية لمصادر الغبار بهدف حصر المناطق المصدرة للغبار وتصنيفها ودراسة فيزياء العواصف ودورة حياتها.

10. إدخال مشكلة التصحر بكافة مفاصلها ضمن مناهج الدراسات العليا والمشاريع البحثية في الجامعات العراقية والمراكز البحثية المختصة وحسب مواقعها الجغرافية.

11. تفعيل مشروع (حوض الحماد العراقي) لما له من فوائد في تنمية الغطاء النباتي وبالتالي تنمية الثروة الحيوانية.

12. تفعيل دور اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية والمرتبطة في وزارة البيئة لمراقبة التغيرات الحاصلة في المناخ من خلال الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية.

13. إن قلة واردات نهري دجلة والفرات وروافدهما من دول المنبع تستدعي ضرورة التوصل الى عقد اتفاقيات مع المنبع لتحديد حصة عادلة ومنصفة للعراق من المياه لتأمين كافة الاحتياجات وخاصة الاحتياجات الزراعية.

14. استمرار العراق بتبني فكرة اكتشاف طبقات المياه الجوفية المشتركة مع دول الجوار والتعاون معه لإجراء دراسات إقليمية بغية تحديد خزين المياه الجوفية المشتركة للاتفاق حول استثمارها بشكل معقول ومنصف.

15. إيجاد أساليب تشجيعية تدفع للتحول من نظم الري التقليدية الى أساليب تقنيات الري الحديثة والتوسع في نشر برامج الارشاد المائي لنشر الوعي بين الفلاحين والمزارعين في هذا المجال.

16. استخدام خزين المياه الجوفية لاسيما المتجددة منها للزراعة للتعويض عن النقص في واردات المياه السطحية على ان يكون ذلك محسوباً بشكل دقيق وبما لا يؤدي الى استنزاف خزين المياه الجوفية وخاصة في المناطق الصحراوية مع ضرورة رصد وإعادة تقييم مواردنا الوطنية من المياه الجوفية.
17. استمرار التنسيق مع دول الجوار والجهات الإقليمية والعالمية ذات العلاقة لتطوير استخدام مصادر المياه والأراضي بهدف الاستفادة من خبراتها وعكس ذلك على استخدامات المياه في العراق والاستفادة من خبراتها في عملية الاستخدام الأمثل.
18. تكليف وزارة البيئة بالمراقبة المستمرة لظاهرة التصحر وبمختلف أنواعها من خلال استخدام مختلف وسائل المراقبة والاخبار عن أي تغيير يحصل لمعالجته قبل أن يستفحل.
19. تتولى وزارة الزراعة تحديد أنواع الأشجار والشجيرات المتحملة للجفاف والملوحة وإلزام الجهات الأخرى ذات العلاقة بزراعتها في المناطق المخصصة لذلك.
20. لتنفيذ التوصيات آنفاً يستوجب وضع التخصيصات المالية للوزارات والجهات ذات العلاقة تتناسب مع حجم المشكلة لتكون قادرة على تنفيذ مشاريعها واعتبارا من الموازنة العامة الاتحادية للعام القادم 2010.

وبناءً على ذلك يمكن الاستدلال بهذه التوصيات المقرة لرسم خارطة طريق وطنية لمكافحة التصحر آخذين بنظر الاعتبار المستجدات الحاصلة نتيجة للتغيرات المناخية العالمية وقلة الإيرادات المائية وتناقصها المستمر من دول الجوار وتدهور نوعيتها.

8- التعاون مع الوزارات والجهات المعنية لتنفيذ توصيات لجنة الامر الديواني (14) لسنة 2020 الموسومة (دراسة واقع قطاع النخيل ودعم المنتوج المحلي من التمور وتقديم خطة استراتيجية شاملة ومتكاملة لما يسهم للنهوض بهذا القطاع ودعمه)،

وندرج التوصيات:

أوراق سياسات في التنمية الزراعية

1- تشكيل لجنة برئاسة الامانة العامة لمجلس الوزراء وعضوية ممثلي (وزارة الزراعة، وزارة التجارة، وزارة الموارد المائية، وزارة التخطيط، وزارة الصناعة والمعادن/مديرية التنمية الصناعية، الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور، القطاع الخاص/ممثل منتجي ومصنعي ومصدري التمور) تتولى وضع خطة استراتيجية شاملة تركز على زيادة انتاجية النخيل (التوسع العمودي، والذي يعني زيادة انتاجية النخلة الواحدة بدلاً من زيادة اعداد النخيل بإنتاجية منخفضه)، واعتماد الري بالتنقيط لتقنيين استخدام المياه ولجدواها الاقتصادية، وتحديد أصناف التمور المرغوبة عالمياً الملائمة لبيئة العراق الزراعية والحد من التوسع بزراعة اصناف التمور الرطبة، وكذلك النظر بتوصيات اللجان التخصصية المذكورة لغرض إقرارها.

2- تشكيل لجنة مختصة برئاسة وزارة الموارد المائية وعضوية ممثلي (وزارة الزراعة، وزارة المالية/دائرة عقارات الدولة، الهيئة الوطنية للاستثمار ومديرية الزراعة في المحافظة المعنية) مهمتها تخصيص الأرض وجعلها جاهزة للقطاع الخاص لغرض إقامة بساتين النخيل وفق الضوابط والشروط التي حددتها دائرة البستنه وأهمها الزراعة بمسافة (8×8) متر، واستخدام منظومات الري بالتنقيط، على ان تشمل بالقروض المتاحة، وتعرض توصياتها على اللجنة العليا برئاسة الامانة العامة لمجلس الوزراء المذكورة في التوصية (1) أعلاه لغرض اقرارها.

3- تكليف وزارة التجارة بدعم تأسيس جمعيات وشركات متخصصة للنخيل والتمور وتبسيط إجراءات تسجيلها لغرض المساهمة الفاعلة في ادخال المكننة في خدمة النخيل (التكريب، التلقيح، الخف، التركيس، التكميم والجني)، وتتولى الجمعيات والشركات التخصصية مهمة اقامة مراكز لتسويق التمور بصورة مباشرة من المنتجين (اصحاب البساتين) في المحافظات المنتجة للتمور، ومفاتحة أمانة بغداد والبلديات في المحافظات لتخصيص اراضي لإقامة معارض لتسويق التمور المصنعة، وتعرض نتائج اعمالها على اللجنة العليا برئاسة الامانة العامة لمجلس الوزراء المذكورة في التوصية (1) أعلاه لغرض اقرارها.

4- قيام وزارة التجارة بزيادة نسبة دعم صادرات التمور المعبئة والمغلفة ومنتجاتها المصنعة محلياً ليكون مجزياً ومشجعاً للاستمرار بهذا النشاط، ونرى ان يكون دعم التمور غير المصنعة وغير المعبأة (التمور الفل) بنسبة أقل من المصنعة، وتعرض توصياتها على اللجنة العليا برئاسة الامانة العامة لمجلس الوزراء المذكورة في التوصية (1) أعلاه لغرض اقرارها.

5- تكليف الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور وبإشراف وزارة التجارة/الشركة العامة للمعارض والخدمات التجاري العراقية بإنشاء بورصة للتمور العراقية، وذلك لأهميتها في استقلالية تسويق التمور العراقية في البورصة (الاسواق) العالمية للتمور، وتعرض توصياتها على اللجنة العليا برئاسة الامانة العامة لمجلس الوزراء المذكورة في التوصية (1) أعلاه لغرض اقرارها.

6- تكليف وزارة التجارة وبالتنسيق مع الجهات المعنية (وزارة الزراعة، الهيئة العامة للمنافذ الحدودية، الهيئة العامة للكمارك، الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور، اتحاد الغرف التجارية) لتسهيل إجراءات منح إجازات تصدير التمور وجعلها تسير بصورة انسيابية لكي يضمن التجار تصديرها بالوقت المناسب للطلب العالمي على التمور، وتعرض توصياتها على اللجنة العليا برئاسة الامانة العامة لمجلس الوزراء المذكورة في التوصية (1) أعلاه لغرض اقرارها.

7- تكليف وزارة الزراعة والشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور بتقديم رؤيا محددة وبديل عن غاز بروميد المثيل المستخدم في تبخير وتعقيم التمور من الحشرات والذي منع استخدامه عالمياً، على ان يتضمن البرنامج سقف زمني ملزم للتطبيق مع تحديد المستلزمات والكلف المطلوبة للشروع بالاستخدام وذلك لتعزيز جودة التمور العراقية، وتعرض توصياتها على اللجنة العليا برئاسة الامانة العامة لمجلس الوزراء المذكورة في التوصية (1) أعلاه لغرض اقرارها.

8- تكليف وزارة الزراعة/دائرة وقاية المزروعات والشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور بإعادة النظر بمقدار الرسوم والاجور من جراء عملية تبخير وتطهير التمور المستوفاة من مصدري التمور بموجب التعليمات وقانون الحجر الزراعي رقم (76) لسنة 2012 مع ضمان تنفيذ الاجراءات المطلوبة، وتعرض

توصياتها على اللجنة العليا برئاسة الامانة العامة لمجلس الوزراء المذكورة في التوصية (1) أعلاه لغرض اقرارها.

9- إعادة العمل بمشروع تأهيل بساتين النخيل القديمة غير نظامية الزراعة الذي هو احد مشاريع الخطة الاستثمارية لوزارة الزراعة/دائرة البستنة والمتضمن دعم أصحابها بالفسائل المجانية تكون من ضمن قائمة الاصناف المحددة من قبل اللجنة في التوصية (1) اعلاه ومنحهم قروض ميسرة والزامهم بضوابط المسافات المحددة للزراعة (8×8) متر لكي تعتمد فيها عمليات الخدمة الميكانيكية واستخدام منظومات الري بالتنقيط بهدف تقنين المياه.

10- دعم مركز النخيل والتمور/دائرة البستنة/وزارة الزراعة من خلال توفير الكوادر الفنية المتخصصة والمادية اللازمة لتوفير قاعدة بيانات متكاملة لقطاع النخيل والتمور، ولرفع قدرات العاملين في قطاع النخيل والتمور وبناء قدراتهم لتطبيق الممارسات والمعاملات الزراعية وتقديم الدعم الفني للمزارعين للتوسع بإنشاء المزارع النسيجية للنخيل، وذلك لتلبية الاحتياج المتزايد عليها ولضمان نوعيتها وسلامتها من الامراض الانتقالية جراء الاستيراد، على ان يرتقى هذا المركز ليكون دائرة عامة للنخيل والتمور ضمن هيكلية الوزارة.

11- التأكيد على الجهات المعنية لحماية التمور المحلية ومنتجاتها من خلال المحاسبة الشديدة لمنع إدخال التمور الى العراق من كافة المنافذ الحدودية والمعابر غير الرسمية، علماً بانها ممنوعة بموجب قانون الحجر الزراعي رقم (76) لسنة 2012 والتعليمات النافذة، وتكليف دائرة الجريمة المنظمة بمتابعة وضبط التمور الاجنبية المتداول في الاسواق المحلية ومحاسبة الحائزين عليها بموجب القوانين النافذة.

12- وجوب الارتقاء بمكننة جني وانتاج وتصنيع وتسويق التمور ليدخل في منافسة حقيقية مع التمور في الاسواق الخارجية والمحلية باعتماد ضوابط الجودة العالمية (الآيزو والهاسب) وبما يحقق الجدوى الاقتصادية من زراعة النخيل وانتاج التمور، وشمول معامل تصنيع وكبس وتعبئة وتغليف ومخازن التمور بالقروض المتاحة.

13- نظـراً لزيادة الطلب المتوقع على الفسائل النسيجية للنخيل في ظل التوجه للتوسع بالزراعة، لـذا تكلف وزارة الزراعة بإصدار تعليمات تسمح باستيراد الفسائل النسيجية بدون تربة بوضع شروط محددة لمنع انتقال الامراض من خلالها، على ان يعاد النظر بالمنع عند توفر انتاجها محلياً من قبل الشركات المتخصصة بالزراعة النسيجية للنخيل.

14- إلزام وزارة التربية بإدخال مصنعات التمور ضمن برنامج التغذية المدرسية للدراسة الابتدائية، ووزارتي الدفاع والداخلية ضمن أرزاق القوات المسلحة، ووزارة العدل/دائرة الاصلاح العراقية لنزلاء السجون، وزارة الصحة للمرضى في المستشفيات، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية لنزلاء دور المسنين والأيتام ونزلاء سجون الاحداث، وذلك لأهمية التمور التغذوية إضافة إلى تشجيع مصانع التمور باستخدامها لغرض التصنيع وضمان التسويق.

15- توجيه وزارة الزراعة والشركة العراقية لإنتاج وتصنيع التمور بإطلاق البرامج الفنية الارشادية والتوعوية بأهمية قطاع النخيل وإنتاج وتصنيع التمور بتقانات حديثة وفق الارشادات الصحية والتغذوية وبما يعزز من استهلاك التمور.

16- تفعيل التعشيق بين الصناعة والبحث العلمي التطبيقي بهدف ايجاد الحلول الكفيلة بخفض الفاقد وتحسين جودة التمور ومنتجاتها، وبما يعزز من نقل التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات العلمية والتقنية لتحقيق جدوى اقتصادية وقيمة مضافة للمنتج.

رابعاً: وضع خارطة استثمارية للمشاريع الزراعية والساندة لها بموجب الأولويات، وندرج ادناه عدد منها:

1- استثمار الأراضي الصحراوية لزراعة نباتات اقتصادية مثل النخيل والزيتون عالي الزيت والفستق الحلبي والسدر لجوانبها الاقتصادية وتحملها للبيئة الصحراوية وتقنين مياه الري (الري بالتنقيط)، وإقامة مشاريع لتصنيع المنتجات بهدف تعزيز سلاسل القيمة الغذائية

والاقتصادية للمحصول، فضلاً عن المساهمة في إيقاف زحف الكثبان الرملية والحد من العواصف الغبارية.

2- تبني إنشاء مجمعات زراعية-صناعية ومحطات كبرى لتربية أبقار الحليب ومصانع الألبان، واستخدام الدورات الزراعية لتوسيع رقعة المساحات المخصصة لإنتاج وتصنيع الأعلاف.
3- توجيه ودعم الفرص الاستثمارية باتجاه التصنيع الزراعي (الصناعات الزراعية التحويلية) والتسويق الزراعي بكافة حلقاته بضمنها وسائل النقل المبرد والمجمد لنقل المحاصيل الزراعية، وإنشاء مخازن حديثة مبردة ومجمدة والاهتمام بالتعبئة والتدريج والتغليف والتخزين والتسويق والتصنيع لحماية المنتج والمستهلك من خلال تقليل الفاقد لما بعد الحصاد أو الجني وصولاً للمستهلك.

4- دعم وحماية القطاع الخاص للدخول بالصناعات الساندة للقطاع الزراعي مثل صناعة الأسمدة الكيميائية والعضوية والمبيدات الكيميائية والصديقة للبيئة والاحيائية والمكننة الزراعية ومنظومات الري بالرش والتنقيط والنايلون الزراعي والتعبئة والتغليف والبيوت البلاستيكية واللقاحات والعلاجات والمستلزمات البيطرية وفق أحدث التقانات والتطورات العالمية.
5- إيجاد فرص عمل للكوادر البشرية (خريجي كليات الزراعة والطب البيطري والمعاهد الزراعية الفنية واعداديات الزراعة من غير العاملين بالوظيفة العامة) لتشغيلهم في نشاطات القطاع الزراعي المختلفة من خلال تشكيل جمعيات زراعية تخصصية.

خامساً: التنسيق مع المنظمات الدولية والعربية بموجب مذكرات التفاهم والاتفاقيات المشتركة لنقل وتوطين التكنولوجيا لنشاطات القطاع الزراعي والساند له:

1- يساهم العراق من خلال وزارة الزراعة وتشكيلاتها المعنية في عضوية عدد من المنظمات والهيئات الزراعية العربية والإقليمية والدولية. لذا يتطلب تعزيز الاستفادة منها في مجالات التعاون المختلفة وأبرزها نقل وتوطين

التكنولوجيا وذلك لاختصار الزمن في اجراء البحوث لتحقيق جدوى اقتصادية وفنية تنعكس فعلياً لتطوير نشاطات القطاع الزراعي والساند له وذلك بإدخال منظومات ريادية (شبه إنتاجية) في التصنيع والتسويق الغذائي، واستخدام الطائرات المسيرة (الدراون) في تنفيذ في مسح الترب ومكافحة الآفات والامراض الزراعية وغيرها، وكذلك تقانات حديثة لمكافحة التصحر كأن تكون بوليمرات لتثبيت حركة زحف الكثبان الرملية أو مواد لها قابلية الاحتفاظ بالماء في البيئة الصحراوية لفترات طويلة ليكون مصدراً لسقي النباتات فيها. وان يكون موضوع بناء القدرات على مستوى عالٍ من المعرفة يلامس الحافات الامامية من العلوم لتنفيذ مشاريع صغيرة أو تطوير لبنى تحتية ومعرفية للفئة المستهدفة لدعم القطاع الخاص والمرأة، وهكذا يكون استثمار فرص التعاون والدعم موجه من قبل الوزارة وحسب رؤيتها.

2- استثمار مذكرات التفاهم وبروتوكولات التعاون الموقعة مع عدد من الدول لتطوير نشاطات القطاع الزراعي في مختلف المجالات من خلال تطوير القدرات ونقل وتوطين التكنولوجيا وبما يعزز من وسائل وتطوير القطاع الخاص المسؤول عن الإنتاج في القطاع الزراعي واقتصاد بلدنا.

3- يرتبط العراق باتفاقيات تعاون ثنائية لعديد من دول العالم والمنظمات والتي تتضمن نشاطات اغلب الوزارات والجهات القطاعية، وعادة ما يكون أحد الوزراء (حسب طبيعة بنود الاتفاقية) رئيس الجانب العراقي، لذا يصار الى اخذ رأي الوزارات لتقديم رؤيا عن مجالات التعاون المشتركة مع الوزارات النظيرة لها، وهنا تقع على الوزارة القطاعية مسؤولية الاستفادة من هكذا اتفاقيات دولية مشتركة لتحقيق جدوى اقتصادية وفنية وتقنية ومعرفية متخصصة. ■

(*) وكيل فني سابق/وزارة الزراعة

(**) قدمت هذه الورقة في ندوة لمنتدى بغداد الاقتصادي في 2023/3/11

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 21 حزيران/يونيو 2023

http://iraqieconomists.net/ar/